

الأحزاب العراقية المتنفذة تتربص بالمسار الانتقالي لحكومة الكاظمي

القوى السياسية لا تريد الارتهان لناخب يمثل الشارع الذي انتفض ضدها



يجب التثبث بزمام المبادرة

لإقالة رئيس الحكومة مصطفى الكاظمي ثم إقالة رئيس الجمهورية برهم صالح. وعن مدى جدية هذا السيناريو قال عضو تجمع المفكرين والأكاديميين العراقيين المستقلين مثنى الغانمي إن تغيير الرئاسات الثلاث غير متاح حاليا لكنه غير مستبعد، فيما رجح أن يكون التسجيل الصوتي المشسوب للنائب علي الصجري حقيقيا ومعبرا عن واقع الحوارات بين الزعامات لتغيير الرئاسات الثلاث.



مثنى الغانمي

تغيير الرئاسات مدفوع
بتناغم مصالح شعبية
سنية كردية

وقال الغانمي في بيان "هذه الدورة البرلمانية والحكومية 2018 - 2022 شهدت الكثير من الأحداث السياسية والاجتماعية بدءا من تظاهرات أكتوبر 2019 واستقالة عادل عبدالمهدي وصولا إلى ما يعتري البيت السني من رؤى لإقالة رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي والرئاستين". وأضاف أن الكتل الكردية قد توافق على تغيير رئيس الجمهورية برهم صالح خصوصا أن تسلمه للمنصب كان تحديا لمسعود البارزاني الذي عارض تسلمه رئاسة الجمهورية، متوقعا وجود تناغم مع المجلس الشيعية بشكل كبير حول إقالة رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي بسبب خلافات تتعلق بإدارته ملفات عديدة منها علاقة بغداد بسول الجوار وواشنطن.

هروب قتلة الهاشمي يكرس الإفلات من العقاب في العراق

إلى خارج العراق، حتى يتم اعتقالهم وإعادتهم وتطبيق القانون عليهم". وإغتيال مسلحون مجهولون على درجات ناربية في 6 يوليو الماضي، الهاشمي قرب منزله بحي زينة شرقي بغداد. وأثارت حادثة الإغتيال موجة استنكار على المستويين المحلي والدولي.

والهاشمي هو خبير مختص في شؤون الجماعات المسلحة وله مؤلفات عن تنظيمي داعش والقاعدة، بينها "عالم داعش" و"نبذة عن تاريخ القاعدة في العراق"، و"تنظيم داعش من الداخل"، إضافة إلى أكثر من 500 مقال وبحث نشرت في صحف ومجلات عراقية وعربية واجنبية.

استكمال المسار الانتقالي الذي بدأته حكومة رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي، بغض النظر عن مدى التقدم في إنجاز الوعود التي قطعتها على نفسها، بصدد التحول إلى تحد قائم بذاته، بعد أن أصبح قطع ذلك المسار من ضمن السيناريوهات المطروحة والمتداولة بقوة والتي قد تلجأ إليها القوى السياسية المتنفذة حماية لمكانتها في السلطة وتحصينا لمكاسبها السياسية والمادية.

بغداد - أكد رئيس الوزراء العراقي مصطفى الكاظمي إصرار حكومته على استكمال المسار الانتقالي الذي بدأته وصولا إلى إجراء الانتخابات النيابية المبكرة في موعدا المحدد بصيف العام القادم، وذلك في وقت شرعت فيه الأحزاب المسيطرة على السلطة منذ أكثر من 17 سنة في إعداد السيناريوهات الكفيلة بالحفاظ على مكانتها وتحصين مكاسبها السياسية والمادية، غير مسقطه من حساباتها عرقلة المسار الانتقالي ومنع إجراء الانتخابات المرحلية في حال أيقنت عدم إمكانية التحكم في نتائجها بشكل مسبق.

واشتكى الكاظمي من وجود أطراف تعمل على عرقلة عمل حكومته التي جدد التأكيد على أنها انتقالية وهدفها الأساسي الوصول إلى انتخابات مبكرة. ويعلق بعض العراقيين أملا ضئيلة على أن تفضي الانتخابات المبكرة التي أقرت تحت ضغط الشارع خلال انتفاضة غير المسبوقة التي فجرها قبل أكثر من عام واستمرت طيلة أشهر، إلى تغيير سياسي يفتح الباب لإصلاحات جذية تخرج البلد من أوضاعه المتردية على جميع الصعد الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، لكن الغالبية العظمى من العراقيين ترى أن الأحزاب ذاتها المسؤولة عن تدهور الأوضاع لا تزال تمتلك من الإمكانات السياسية والقدرة المادية ما يمكنها من التحكم في العملية الانتخابية لأجل البقاء في السلطة.

ورغم ذلك لا تملك بعض الأحزاب والفصائل المسلحة المرتبطة بها إلى المقامرة ورهن مصائرنا لناخبين ناقمين عليها وقد ينفلتون مظلما انفلت الشارع خلال انتفاضة الأخيرة، وترى أن الأضمن لها منع استكمال المسار الانتقالي وإلغاء الانتخابات المبكرة أو تأجيلها.

وراجت بقوة خلال الأيام الأخيرة فرضية إقالة الرئاسات الثلاث؛ النواب والحكومة والجمهورية، ما يعني دخول البلاد في حالة من الفراغ سيصعب ملؤه قبل مضي وقت طويل يكفي الأحزاب المتنفذة لإعادة ترتيب أوراقها وإحكام قبضتها على السلطة التي ارتخت نسبيا بفعل ضغوط الشارع ووجود شخصية غير محسوبة ضمن معسكرها على

الكويت تتشبث بوساطة غير مضمونة النتائج

الكويت - تظهر الكويت في عهد الأمير الجديد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح وولي عهده الشيخ مشعل الأحمد إصرارا على استئناف الوساطة بين قطر والبلدان المقاطعة لها، وذلك على الرغم من استبعاد متابعين للشؤون الخليجية إمكانية نجاح تلك الوساطة نظرا لعدم توفر الإرضية المناسبة لها، وخصوصا عدم حدوث أي تغييرات في مواقف وسياسات الدوحة التي تعتبرها كل من السعودية والإمارات والبحرين، بالإضافة إلى مصر، مهددة لاستقرار المنطقة وداعمة للتشدد والإرهاب، فضلا عن عدم امتلاك طاقم الحكم الجديد في الكويت لإمكانات أمير البلاد الراحل الشيخ صباح الأحمد وخبرته وميزاته الشخصية والتي لم تمكنه، على الرغم مما يحظى به من مكانة إقليمية ودولية، من تحقيق اختراق في ملف الوساطة الشائك.

ويرى آخرون أن ما يشجع الكويت على خوض "مغامرة" الوساطة من جديد هو توقع قيادتها حدوث تغيير في مزاج الولايات المتحدة بوجود رئيس ديمقراطي هو جو بايدن على رأس الإدارة الأميركية خلفا لدونالد ترامب الذي ترك للخليجيين خيار حل خلافاتهم بأنفسهم، فيما يتوقع البعض أن يكون بايدن أكثر تسامحا مع قطر وأشد اهتماما بإعادة إدماجها في المنظومة الخليجية.

ويبدو أن قطر تعلق آمالا فعلية على إدارة بايدن القادمة، وهو ما عكسه الإعلام القطري الذي أظهر حماسا واضحا لفوز مرشح الديمقراطي جو بايدن على منافسه الجمهوري دونالد ترامب.

وأثنى وزير الخارجية الكويتي بالنيابة علي ما سناه دعم الولايات المتحدة والدول الصديقة والحليفة للوساطة الكويتية "تكملة لمساعي الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد، لأرب الصدع الخليجي".

وما تزال قطر تصر على مواقفها وسياساتها التي استجوبت مقاطعة الدول الخليجية الثلاث ومصر لها، فيما لم يعلن عن أي تغيير في موقف الدول المقاطعة الذي يشترط تغيير تلك السياسات لإنهاء المقاطعة واستئناف العلاقات مع الدوحة بشكل طبيعي.

عملية الإصلاح تلاحق التشدد في مؤسسة القضاء السعودي

الرياض - يمثل تخلص مؤسسات الدولة من تأثيرات رجال الدين المتشددين وتفسيراتهم السطحية والمتعلقة بالشرعية، أحد أسس العملية الإصلاحية التي تنفذها السعودية وامتدت إلى مجالات حساسة كانت لعهد قريبة نقطة ارتكاز تلك الدوائر المتشددة لفرض تعاليمها على المجتمع والتحكم في حركته، وعلى رأسها مجال القضاء.

وفي خطوة جديدة نحو تخلص القضاء السعودي من بقايا التشدد، أوقف المجلس الأعلى للقضاء قاضيين عن العمل، وقرر إعادة النظر في قضيتين اصدا فيها أحكاما تم الاستناد فيها لتفسيرات دينية لا تمت لطبيعتها بصلة. وقالت صحيفة سبق السعودية إن المجلس أصدر قرارا يكف يد القاضيين اللذين حكما في القضيتين المتداولتين إعلاميا تحت مسمى "تحريم المعسل والحلاقة"، وإحالتهم إلى التحقيق لاتخاذ الإجراءات المناسبة بحقهما، والنظر في مدى كفايتهما للاستمرار في العمل القضائي.

وأوضحت أنه يجري إعادة النظر في القضيتين حاليا وذلك لكون النشاط التجاري فيهما مصرح به نظاما، لافتة إلى أن "دور القضاء هو تطبيق الأنظمة



دور القضاء محوري في عملية الإصلاح